تقرير شهر مارس 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمـــركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

تقرير شهر مارس 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركـــز السلامة المهنية

إعداد:
خولـــــة شبـــح
مـــروى الكـــافي
محمود العروسي
منـــذر الشـــــارني

إخراج فني: معاذ عيادي

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

creative commons

المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1 لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2 لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

3 أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

الفصل 55 من الدستور التونسي

لا توضع قيود على الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور إلا بمقتضى قانون ولضرورة يقتضيها نظام ديمقراطي وبهدف حماية حقوق الغير أو لمقتضيات الأمن العام أو الدفاع الوطني أو الصحة العمومية.
ويجب أن لا تمس هذه القيود بجوهر الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وأن تكون مبررة بأهدافها، متناسبة مع دواعيها.
لا يجوز لأي تنقيح أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة بهذا الدستور.
على كل الهيئات القضائية أن تحمي هذه الحقوق والحريات من أي انتهاك.

مقدمة عامة

بانطلاق الفترة النيابية الجديدة لمجلس نواب الشعب، وضع ملف التغطية الإعلامية لأشغال البرلمان على الطاولة، ففي خطوة غير مسبوقة تمثل وصمة في جبين منظمي الجلسة الأولى للبرلمان التونسي الجديد تم منع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من تغطيتها. ويؤشر هذا المنع إلى بداية علاقة متعثرة مع مجلس نواب الشعب في ظل تواتر خطابات ذات طابع اقصائي لبعض النواب تم الرد عليها من قبل نواب آخرين. وانطلقت نقاشات رسمية بعد زيارة وفد من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين للبرلمان الجديد ولقاء رئيسه من أجل الحديث عن مستقبل التغطية الإعلامية داخل قبة البرلمان.

ولا تخفي النقابة تخوفها من بعض التوجهات ذات الطابع الإقصائي لبعض النواب. وتذكر النقابة أن الصحافة البرلمانية وعلاقة الصحفيين/ات بالبرلمان قد مرت بمراحل مهمة كان لها تأثير جذري على واقع التشريع في تونس، وتم تحقيق العديد من المكاسب أهمها المركز الإعلامي الخاص بوسائل الإعلام داخل البرلمان وآليات الاعتماد المفتوحة لكل وسائل الإعلام التونسية والأجنبية والنقل المباشر للجلسات العامة والانفتاح على النقاش العام حول مشاريع القوانين الموضوعة أمام البرلمانات السابقة.

وتخشى النقابة أن يتوجه نقاش النظام الداخلي للبرلمان الجديد إلى الانغلاق ووضع عوائق غير مشروعة أمام عمل الصحفيين/ات والتراجع عن جملة المكاسب المحققة منذ ثورة 17 ديسمبر -2010 14 جانفي 2011 لفائدة الصحافة البرلمانية في مسار خدمتها للمصلحة العامة وتأمينها لحق المواطن في الحصول على المعلومات.

كما تعمقت أزمة العمل الصحفي في علاقة بالعمل الميداني وتغطية الزيارات الميدانية للوزراء، وشهد شهر مارس 2023 ارتفاع ملحوظ لنسبة الاعتداءات الأمنية، عبر المطالبة المتكررة بتراخيص غير منصوص عليها بالقانون وظهور ممارسات كاحتجاز بطاقات احتراف بعض الصحفيين الميدانيين. وقد انطلقت هذه الممارسات الأمنية إثر خطاب التحريض لوزير الداخلية السابق خلال زيارته لولاية مدنين في ذكرى أحداث بن قردان وامتدت زمنيا خلال شهر مارس في 5 مناسبات.

ويهم النقابة هنا أن تحذر من عودة الاعتداءات الأمنية والتي تؤشر إلى سياسة تضييقية على حرية العمل الصحفي، وتنوه النقابة بالدور المهم الذي تلعبه خلية الأزمة بوزارة الداخلية لحل هذه الإشكاليات المسجلة وتحفز النقابة وزارة الداخلية على مزيد دعم هذه الخلية واتخاذ كل التدابير في إطار تعميم الثقافة القانونية والقواعد السلوكية للتعامل الأمني مع وسائل الإعلام خاصة تلك التي تم التنصيص عليها ضمن «مدونة سلوك قوات الأمن الداخلي» من احترام حرية العمل الصحفي.

كما تواصل حجب المعلومات من قبل المؤسسات العمومية وانخرط في علميات الحجب وزراء كوزير الفلاحة، وتأتي هذه الممارسات في سياق انطلق منذ اصدار رئاسة الحكومة للمنشور عدد 19 المنظم للتصريحات والذي يفرض الحصول على ترخيص من المركز للتصريح والذي مازال الصحفيون/ات خاصة داخل مختلف ولايات الجمهورية يعانون من تبعاته التي عطلت عملهم وحرمت المواطنين خاصة في المناطق الداخلية من المعلومة. وتستغرب النقابة عدم استجابة رئاسة الحكومة إلى المطالب المتكررة بإيقاف العمل بالمناشر المعطلة للتدفق الحر للمعلومات وتواصل سياسة التعتيم إزاء ملفات حارقة تهم الرأي العام.

وتتابع النقابة بقلق ما آلت إليه أوضاع الحقوق والحريات في تونس من تردٍّ وخاصة التضييقات التي تمارس على حرية العمل الصحفي، وتدعو السلطة التنفيذية إلى مراجعة سياستها في التعامل مع الإعلام.

كما تدعو النقابة السلطة التشريعية إلى تعزيز حرية الصحافة والتشريعات الكفيلة بحماية هذه الحرية من أي جهة كانت من أجل ضمان صحافة حرّة تخدم المصلحة العامة.

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

منذ بداية سنة 2023 تواصل نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 15 اعتداء من أصل 20 إشعارا بحالة وردت عليها من رصد شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام وعبر الاتصالات المباشرة من قبل ضحايا الاعتداءات أو شهود العيان.

جانفي 2023	فيفري 2023	مارس 2023
11	14	14

خارج المسار الانتخابي

طالت الاعتداءات 21 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 5 إناث و16 ذكورا،

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي

5 نساء

13 رجال

وتوزعت خطط الضحايا إلى 18 صحفيا وصحفية و3 مصورين صحفيين.

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب الخطط

يعمل ضحايا الاعتداءات في 12 مؤسسة إعلامية توزعت إلى 6 قنوات إذاعية، 3 مواقع الكترونية، قناة تلفزية ووكالة أنباء وجريدة مكتوبة.

المؤسسات الإعلامية لضحايا الاعتداءات

وتتوزع المؤسسات إلى 3 مؤسسات عمومية و5 مؤسسات خاصة و2 مؤسسات مصادرة و2 مؤسسات جمعياتية.

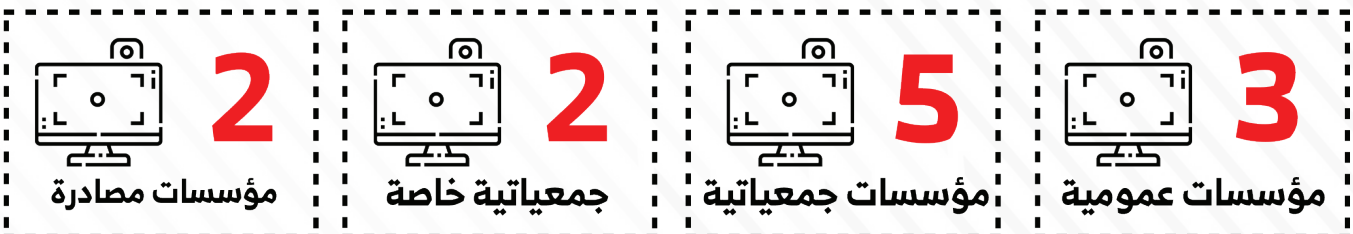

عمل الصحفيون/ات الضحايا على المواضيع:

المواضيع التي عمل عليها الصحفيون/ات ضحايا الاعتـــداءات

وقد طالت ضحايا الاعتداءات :

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين

3 مناسبات في الفضاء الافتراضي | 12 مناسبة في الفضاء الحقيقي

وارتفع عدد الاعتداءات الأمنية على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، حيث كان الأمنيون في صدارة المعتدين خلال شهر مارس 2023 بـ 5 اعتداءات على الصحفيين/ات.

وتوزع المعتدون/ات على الصحفيين إلى:

المعتدون/ات على الصحفيون/ات

وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في:

عودة الأمنيين
إلى صدارة ترتيب المعتدين

عاد الأمنيون إلى صدارة ترتيب المعتدين عبر المطالبة بالتراخيص وظهور نوع جديد من المضايقات من قبل أعوان الأمن والمتمثلة في احتجاز بطاقات احتراف الصحفيين/ات خلال تأديتهم لعملهم/ن ووصلت حد احتجاز الصحفيين تعسفيا، وقد كانت خلية الأزمة بوزارة الداخلية في تفاعل دائم وسريعة التدخل في أغلب هذه الحالات، حيث وعلى إثر التواصل معها يتم حل الإشكال.

اعتداء على فريق عمل إذاعة «الديوان أف أم»

الوقـــــــائع

اعتدى أعوان أمن بالزي المدني على فريق عمل إذاعة «الديوان أف أم» المتكون من الصحفي رافع ماجدي والمصور الصحفي جوهر السقا خلال تنقلهم في 11 مارس 2023 لإنجاز تقرير بجهة المرسى شمال تونس العاصمة.
حيث حاول عون أمن بالزي المدني في مرحلة أولى منع الفريق الصحفي من التصوير وطالبهم ببطاقتهم المهنية فطالباه ببطاقته المهنية فرفض مدهم بها واتجه إلى مكان آخر وواصل الفريق الصحفي عمله.
وقد التحق بهما عون الأمن مرة أخرى وقام بقطع الطريق أمامهما ودفع المصور الصحفي جوهر السقا ما أدى إلى سقوطه والاضرار بنظارته وعمل على إيقاف الفريق الصحفي واصطحابه إلى مركز الأمن القريب في إطار المضايقة.
وبقدوم المحامي إلى المركز تم فض الاشكال وتقدم أعوان الأمن بالاعتذار إلى الفريق الصحفي.

منع مراسلي وسائل الإعلام بجندوبة من العمل

الوقـــــــــائع

منع أعوان أمن في 25 مارس 2023 كل من مراسل إذاعة «اكسبراس أف أم» الأسعد الحزري ومراسل «الإذاعة التونسية» هشام الصغيري من الحصول على تصريح من وزير الداخلية بإذن من مدير إقليم الأمن الوطني رغم استظهارهما بما يثبت صفتهما الصحفية وتأكيدهما تلقيهما دعوة من الولاية. كما تم منع الصحفيين من الحصول على تصريح في مرحلة ثانية بإذن من مدير البرتوكول الخاص بوزير الداخلية خلال النقطة الأمنية الثانية مؤكدا أنه سيتم تمكين الصحفيين من تصريح في ختام الزيارة ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك في نهاية الزيارة.

اعتداء على مراسلي المؤسسات الإعلامية بجندوبة خلال زيارة وزير الداخلية

الوقـــــــــائع

عرّض مدير إقليم الأمن الوطني بجندوبة حياة الصحفيين بالمنطقة إلى الخطر خلال تغطيتهم لزيارة وزير الداخلية كمال الفقي إلى ولاية جندوبة، حيث أذن القيادي الأمني لسائق سيارته بقطع الطريق أمام سيارة مقلة لثلاثة صحفيين وهم مراسل «الإذاعة التونسية» هشام الصغيري ومراسل «وكالة تونس افريقيا للأنباء» مولدي الزوابي ومراسل إذاعة «اكسبراس أف أم» الأسعد الحرزي ما عرض حياتهم للخطر اثر تجاوزهم لسيارته للحاق بموكب وزير الداخلية على مستوى منطقة الجريف من معتمدية جندوبة قصد الحصول على تصريح من وزير الداخلية وتصوير لحظة وصوله. وقد تم تقديم اعتذار رسمي للمراسلين.

حجز بطاقة الصحفية بإذاعة «موزاييك أف أم» أمل الهذيلي

الوقـــــــــائع

منع عون أمن بالزي الرسمي الصحفية بإذاعة «موزاييك أف أم» أمل الهذيلي من العمل خلال تغطيتها لوقفة احتجاجية نظمها لاجئون من دول أفريقيا جنوب الصحراء أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتحجج عون الأمن بعدم توفر ترخيص لتصوير الوقفة الاحتجاجية رغم أن المؤسسات التونسية غير مطالبة بالحصول على تصريح للتصوير في الفضاء العام. وعند محاولة الصحفية الحديث مع أحد المحتجين توجه نحوها عون الأمن وطالبها بالاستظهار ببطاقتها المهنية ثم قام بحجزها لأكثر من ساعة وربع وبتواصل وحدة الرصد بخلية الأزمة بوزارة الداخلية تم فض الاشكال وإعادة بطاقة الصحفية.

مضايقة أمنية لفريق موقع «تي آر +»

الوقـــــــــائع

ضايق أعوان أمن بالزي الرسمي فريق عمل موقع «تي آر +» المتكون من الصحفي لسعد بن عاشور والصحفي صابر الميساوي في 30 مارس 2023 خلال تصويرهما لروبورتاج بمحطة باب سعدون.

ولقد طالبهما الأمنيون بالاستظهار بترخيص التصوير في مرحلة أولى، ثم طلبوا اطلاعهم على الموضوع التي يتم العمل عليه. وفي ظل رفض الصحفيين مد الأمنيين بالموضوع تم حجز بطاقة الصحفي المحترف الخاصة بلسعد بن عاشور وقد تواصلت وحدة الرصد بخلية الأزمة لحل الإشكال حيث استعاد الصحفي وثائقه وواصل عمله

صمت القصور يتواصل

تواصلت سياسة الدولة في التضييق على حرية عمل الصحفيين/ات والتي ظهرت في ممارسات غير مسبوقة كمنع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين من تغطية أولى جلسات مجلس نواب الشعب، كما تواصل حجب المعلومات من قبل المؤسسات الرسمية في ظل العمل بمناشير داخلية تضع عوائق غير مشروعة أمام التداول الحر للمعلومة وتتجسد في حالات حجب المعلومات من المؤسسات العمومية، يضاف إليها امتناع الوزراء عن التصريح لوسائل الإعلام واعتماد التواصل الاجتماعي كآلية أحادية الجانب للاتصال.

حجب معلومات من وزارة الفلاحة

الوقـــــــائع

امتنع وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن التصريح لممثلي وسائل الإعلام بولاية مدنين خلال زيارة أداها إلى المنطقة في 17 مارس 2023، وبتواصل الصحفيين مع المكلفة بالاتصال بالوزارة أكدت أن الوزير لن يقدم تصريحا وأنه يمكنهم فقط تصوير الزيارة. وقد نشرت صفحة وزارة الفلاحة فيما بعد ملخص لزيارة الوزير في 19 مارس 2023 مرفقة بصور الزيارة.

وقد طال الحجب كلا من:
فايزة السكرافي الصحفية بالتلفزة التونسية ومحي الدين بن غازي المصور الصحفي بالمؤسسة
ولمياء ين غالي الصحفية بكل من «إذاعة تطاوين» و«الإذاعة التونسية» وميمون التونسي الصحفي بإذاعة «شمس أف ام» ورؤوف بن تمناصورت مراسل بـ «إذاعة أوليس أف أم».

منع الصحفيين من تغطية الجلسة الافتتاحية لمجلس نواب الشعب

الوقـــــــائع

تم في 13 مارس 2023 منع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات ممثلي وسائل الإعلام الخاصة والأجنبية من تغطية الجلسة الافتتاحية لمجلس نواب الشعب وسمح بذلك لمؤسسات الإعلام العمومي فقط في سابقة فريدة.
وكان مجموعة من النواب قد اقترحوا اقتصار التغطية على وسائل الإعلام العمومي إلى حين تحديد صيغة يضبط فيها علاقة البرلمان بوسائل الإعلام من قبل لجنة النظام الداخلي.
وقد عاينت وحدة الرصد منع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وغياب جهة رسمية للتخاطب مع الصحفيين/ات وممثليهم لحل الإشكال وقد تواصلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إثر ذلك مع رئاسة مجلس النواب المنتخبة وعملت على مقابلتها لمناقشة مستقبل علاقة الصحفيين بمجلس نواب الشعب.

حجب معلومات من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

الوقـــــــائع

تجاهلت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه المطالب المتكررة للرد على تساؤلات المواطنين على موجات إذاعة «شمس أف أم» ضمن برنامج «الماتينال» الذي يقدمه الصحفي مالك الخالدي. حيث راسل البرنامج الشركة لتعيين متحدث باسمها للرد على تساؤلات المواطنين حول الاضطراب في توزيع الماء وتواتر انقطاعه في عديد المناطق كتونس الكبرى وصفاقس ونابل والمنستير وجربة ولكن بعد مرور 7 أيام لم تتلقى الإذاعة ردا. ورغم محاولة التواصل مع الشركة ومع وزارة الفلاحة الا أنه لا معلومات حول الموضوع.

وردا على الحجب المتواصل للمعلومات المتعلقة بالانقطاعات قرر البرنامج تخصيص فقرة عنوانها «ويني الصوناد» إلى حين حصوله على إجابة من الشركة.

التدخل الإداري
أداة لتوجيه العمل الصحفي

في تواصل لمحاولات توجيه عمل المؤسسات الإعلامية العمومية والقرارات المسقطة لمسيري هذه المؤسسات تم تسجيل تدخلين في التحرير بوكالة تونس افريقيا للأنباء والإذاعة التونسية.

سحب مقالات من واجهة عرض موقع «وكالة تونس افريقيا للأنباء»

الوقـــــــائع

سحبت إدارة تحرير وكالة تونس أفريقيا للأنباء 6 مقالات من واجهة العرض الخاصة بموقع الوكالة في 6 مارس 2023 بعد أن كانت نشرتهم في إطار ملف كامل. ولم يتم حذف المقالات أو حجبها من الموقع بل تنزيلها لتصبح متاحة فقط لحرفاء الوكالة بدعوى أن المقالات كانت غير متوازنة. وشددت إدارة التحرير أن الوكالة مؤسسة عمومية مطالبة بالتوازن. وقد جاء قرار السحب دون أن يخضع المحتوى إلى تقييم موضوعي مهني وهو ما أثار حفيظة صحفيين بوكالة تونس افريقيا للأنباء.

إيقاف جيهان علوان عن تقديم برنامج «البلاد اليوم»

الوقـــــــائع

تلقت الصحفية بـ «الإذاعة التونسية» جيهان علوان في 18 مارس 2023 اتصالا من مدير الإذاعة يعلمها بقرار المكلف بتسيير مؤسسة الإذاعة التونسية الذي يقضي بإيقافها عن تقديم برنامج «البلاد اليوم» وتجميد نشاطها. وإثر تقديم الصحفية طلب كتابي للسؤال عن أسباب تنحيتها امتنع المكلف بتسيير المؤسسة عن مدها برد كتابي وأكد لها أنه يمكنه تنحيتها دون الحاجة إلى تبرير. وأكدت جيهان علوان أن المكلف بالتسيير اعتبر تقديمها البرنامج فيه تضارب مصالح بسبب زوجها السياسي المعارض محمد الحامدي وهو ما رفضته في ظل سعيها إلى استضافة الجميع إضافة إلى استقلاليتها وعدم تأثير حياتها الخاصة على عملها كصحفية محترفة.

وقد طلب المكلف بتسيير المؤسسة من الصحفية التمتع بالراحة مع إمكانية اختيارها أي برنامج ما عدى البرامج ذات الطابع السياسي.

اعتداءات متفرقة
تستهدف الصحفيين/ات

أخطر أنواع الاعتداءات هو وجود خطاب رسمي يحرض على الصحفيين ويحاول ضرب مصداقيتهم وكان أخطر هذه الخطابات ذلك الذي أدلى به وزير الداخلية السابق خلال زيارته لمدنين كما تواصلت حملات نشطاء التواصل الاجتماعي على «فايسبوك» في حق صحفيين/ات.
كما كان شهر مارس 2023 مجالا للاعتداء على الصحفيين خلال تغطية الاحتجاجات، كما عادت الحكومة لتسلط سيف المرسوم 54 الخاص بمكافحة الجرائم الالكترونية على رقبة حرية التعبير عبر ملاحقة الصحفية بجريدة «الصباح» منية العرفاوي من قبل وزارة الشؤون الدينية.

وزير الداخلية يحرض على الإعلام

الوقـــــــائع

نشرت وزارة الداخلية على صفحتها على شبكة فايسبوك في 07 مارس 2023 تصريحا تحريضيا لوزير الداخلية السابق توفيق شرف الدين على هامش زيارته لمدينة بن قردان لإحياء ذكرى الأحداث التي جدت بها، يصف فيه الإعلام والنقابات ورجال الأعمال والسياسيين بالمرتزقة والخونة. ويأتي هذا التصريح في سياق تواتر فيه خطاب التحريض على وسائل الإعلام وتوجيه الاتهامات لهم وملاحقة مالكي مؤسسات إعلامية وصحفيين قانونيا بتهم مختلفة ما جعل بيئة عمل الصحفيين/ات غير آمنة.

حملة تطال منية العرفاوي

الوقـــــــائع

شن نشطاء التواصل الاجتماعي حملة تشهير وسب وقذف استهدفت الصحفية بجريدة «الصباح» منية العرفاوي على خلفية انتقادها على حسابها الاحترافي على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» قرارات رئيس الجمهورية قيس سعيد في 5 مارس 2023.

وكانت العرفاوي قد نشرت تدوينة حول موقف البنك الدولي من تونس، وقد تلقت إثرها الصحفية رسائل خاصة وتعليقات تضمنت سبا وشتما وانتهاك عرض وعبارات نابية من حسابات أغلب أصحابها يستعملون أسماء مستعارة.

حملة تطال خولة بوكريم رئيسة تحرير موقع «كشف ميديا»

الوقـــــــائع

شن نشطاء التواصل الاجتماعي في 6 مارس 2023 حملة تشهير وسب وشتم وتحريض استهدفت رئيسة تحرير موقع «كشف ميديا» خولة بوكريم. وتلقت بوكريم إضافة إلى الحملة رسائل تهديد عبر البريد الالكتروني الخاص بالموقع ورسائل سب لها ولعائلتها. وانطلقت بوكريم في إجراءات التشكي في حق المعتدين عليها.

اعتداء على مراسل موقع «بلا قناع»

الوقـــــــائع

اعتدى أنصار جبهة الخلاص في 5 مارس 2023 بالعنف اللفظي على مراسل موقع «بلا قناع» محمد البوزيدي خلال تغطيته للمسيرة التي نظمها أنصار الجبهة بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة. حيث خلال تنقل البوزيدي للتغطية حاول عديد أنصار جبهة الخلاص منعه من العمل والاعتداء عليه لفظيا وقد تدخلت قوات الأمن في الميدان لإخراجه من منطقة الخطر.

تتبع منية العرفاوي قضائيا

الوقـــــــــائع

استمعت فرقة الشرطة العدلية بالقرجاني في 24 مارس 2023 إلى الصحفية بجريدة «الصباح» منية العرفاوي على خلفية شكايتين تقدمت بهما وزارة الشؤون الدينية ووزير الشؤون الدينية في حقها على خلفية مقال وتدوينة نشرتهما سابقا.

وقد تم تتبع الصحفية على معنى المرسوم 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال إثر تدوينة نقدت فيها قطع وزارة الشؤون الدينية شراكتها مع المفوضية السامية لحقوق الانسان. وتم تتبعها على معنى مجلة الاتصالات والمجلة الجزائية على خلفية مقال حول تسيير الوزارة لملف العمرة والحج. وقد تم إعادة الاستماع للعرفاوي مرة أخرى في نفس الملف في 31 مارس 2023 وابقاؤها في حالة سراح.

التعليق القانوني

لم يخلو شهر مارس 2023 مثل سابقيه من تسجيل انتهاكات لحقوق الصحفيين خلال أداء عملهم أو بمناسبته. ومثل العادة كان النصيب الأوفر من الاعتداءات موجها ضد الصحفيين العاملين على الميدان خلال انجازهم للتحقيقات و الريبورتاجات أو تغطية زيارات المسؤولين الرسميين.
وفي إحدى الحالات كانت حياة مجموعة من الصحفيين عرضة للخطر الشديد بسبب قطع الطريق أمامهم من قبل سيارة أمنية في محاولة لمنعهم من اللحاق بموكب وزير الداخلية لأخذ تصريح له بعد زيارته لإحدى ولايات الشمال الغربي.

المنع من تغطية الجلسة الافتتاحية للبرلمان:

مثل يوم 13 مارس 2023 نقطة سوداء نظرا لتزامنه مع منع الصحفيين من تغطية الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد. وقد تواترت التحاليل والتخمينات عن سبب منع الصحفيين من دخول البرلمان والقيام بعملهم باستثناء وسائل الإعلام العمومية. والغريب في الأمر أن لا أحد تحمل المسؤولية وأوضح للرأي العام وللصحفيين أسباب المنع أو بالأحرى التمييز بين المؤسسات الإعلامية والجهة الإدارية أو السياسية التي تقف وراء الحادثة. وفهم لاحقا من خلال تصريحات رئيس البرلمان أن السبب يعود إلى رغبة المؤسسة في تنظيم العمل الصحفي داخل أروقة البرلمان، إلا أن التفسير المذكور لا يمكن أن يكون مقنعا مهما كانت الدوافع والأسباب، فالرأي العام التونسي من حقه الاطلاع على مجريات الأحداث ومن وجهات نظر مختلفة. والقرار الذي ميز المؤسسات الإعلامية العمومية حاول أن يقسم الجسم الإعلامي وأن يعطي رسالة بأن الإعلام يمكن تحجيمه إذا رأت الجهة المعنية أنه لا يقدم الصورة التي ترغب هي في تقديمها.
إن حادثة المنع يجب الوقوف عندها واستخلاص الدروس منها حتى لا تتكرر ولا تكون ذريعة لتقييد حرية الصحافة. كما أنه على البرلمان الجديد أن يترك المجال للعمل الصحفي وللمجتمع المدني ولغيره من القوى الاجتماعية حتى تقوم بدورها كاملا.

صحفيون أمام القضاء:

خلال شهر مارس 2023 تم الاستماع إلى عدد من الصحفيين من قبل الضابطة العدلية وكذلك من قبل الجهات القضائية بمناسبة قضايا رفعت ضدهم.
مثلت إحدى الصحفيات أمام الضابطة العدلية على خلفية شكايتين مرفوعتين من قبل وزارة الشؤون الدينية، كما مثل صحفي إذاعي أمام القضاء بسبب تحقيق أنجزه ومثل كرونيكور في برنامج سياسي على خلفية تعليق عادي خلال إحدى حلقات البرنامج الذي

يشتغل فيه.
وتتعلق القضايا المذكورة بحرية التعبير ورغم ذلك أحيل الصحفيين بمقتضى قوانين أخرى لا علاقة لها بالمرسوم 115.
ونؤكد مرة أخرى في المرصد على ضرورة احترام القوانين ومنها المرسوم 115 الذي سن ليكون أساسا لمقاضاة الصحفيين إذا ثبت أنهم ارتكبوا أخطاء أو جنحا في حق الغير وبصفة متعمدة. ويؤشر استمرار استعمال القوانين الزجرية ضد الصحفيين إلى منهج عدم التسامح مع حرية الصحافة وهو ما يؤدي إلى هرسلة الصحفيين والضغط عليهم أثناء أداء عملهم.

المنع من العمل:

مازال عديد الصحفيين يعانون من تدابير المنع من العمل التي يتخذها ضدهم أعوان الأمن في الشارع خلال تصوير التحقيقات والريبورتاجات. ومازال أعوان الأمن يطالبون الصحفيين بتراخيص التصوير غير الموجودة أصلا، كما يتعرضون إلى حجز بطاقات الهوية والبطاقات المهنية ويتم جرهم إلى مراكز الأمن أين يقضون الساعات إلى حين تدخل النقابة لتمكينهم من مواصلة عملهم.
ومن خلال تجارب الصحفيين فان أعوان الأمن يسألونهم عن نوعية التحقيقات التي ينجزونها، وتبقى الأسباب مجهولة عن مغزى تلك الأسئلة.

النفاذ إلى المعلومات:

أصبح من عادات بعض المسؤولين الامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات للصحافة وخاصة خلال بعض الأنشطة والزيارات التي يقوم بها الوزراء وكبار المسؤولين إلى الجهات. ولا يوجد أي تفسير لامتناع المسؤولين عن التصريح للصحافة ويبقى المواطن هو المتضرر النهائي لأنه لا يعرف ما يدور في جهته وليس مطلعا على مشاريع الدولة او مخططاتها ليتسنى له إبداء رأيه فيها أو المشاركة في تنفيذها.
ويضاف الى ذلك عدد من المناشير والقرارات الداخلية التي تمنع على مسؤولي الوزارات والإدارات الادلاء بتصريحات او تقديم معلومات لوسائل الإعلام، ويؤدي هذا الوضع الى تعقيد عمل الصحفي.
ومن الطرائف في هذا المجال قرار منشط بأحد البرامج الإذاعية الصباحية بمواصلة إيفاد مراسل على عين المكان امام مؤسسة عمومية بصفة يومية الى حين الحصول من مسؤوليها على إيضاحات هامة للراي العام بخصوص قضية انقطاع الماء.
وفي احدى المناسبات اكتفى أحد الوزراء بالإشارة بسبابته بالقول بأنه يمتنع عن أي تصريح للصحافة وهي حادثة تغني عن أي تعليق.

حملات:

تم استهداف الصحفيين من خلال العديد من الحملات الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك من قبل بعض مسؤولي الدولة، من خلال حملات التحريض والتهديد بهدف ترهيب الصحفيين وتخويفهم ومحاولة ثنيهم عن التعبير عن آرائهم. ويزداد حجم الموضوع خطورة إذا صدرت تعليقات مناوئة للإعلام من قبل مسؤولي الدولة باعتبار أن تلك الرسائل تصبح بمثابة الإشارات للبعض لتبرير هجومهم على حرية الصحافة. وفي هذا الإطار فان مسؤولي الدولة مدعوون الى ضبط تصريحاتهم وعدم إطلاق التهم جزافا ضد وسائل الاعلام.

التوصيـــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر مارس 2023 تدعو:

مجلس نواب الشعب إلى:

-فتح باب الاعتماد سريعا للصحفيين/ات البرلمانيين/ات للقيام بدورهم في متابعة عمل مجلس نواب الشعب وانارة الرأي العام حوله.

-الحفاظ على المكتسبات السابقة للتغطية الإعلامية داخل مجلس نواب الشعب وإقرارها في نظامه الداخلي.

-إعادة عمل المركز الإعلامي وفتح الفضاء المخصص للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات لمباشرة عملهم/ن.

رئاسة الحكومة إلى:

-إلزام وزرائها باحترام حق المواطن في المعلومات واحترام حرية العمل الصحفي والادلاء بتصريحات لإنارة الرأي العام في المسائل ذات الصلة بالمصلحة العامة.

-إيقاف العمل فورا بالمنشور عدد 19 الذي يضع عوائق غير مشروعة أمام حق الصحفيين/ات في الحصول على المعلومة من مصادرها الرسمية وحق المواطن في الحصول عليها.

الجهات القضائية إلى:

-إيقاف إحالة الصحفيين/ات والعاملين في وسائل الاعلام على معنى المرسوم 54 المتعلق بمكافحة جرائم المعلومات والاتصال وجعل الفصل 24 منه فصلا مهجورا لما يمثله من ضرب لجوهر حرية التعبير.

الجهات السياسية والمدنية إلى:

-الوقوف صدا منيعا أمام محاولات وضع اليد على وسائل الإعلام ومناصرة جهود الصحفيين/ات والقطاع في القطع مع التضييق عليه وضمان حرية العمل الصحفي وحرية التعبير.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:
محامون بلا حدود

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt